جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

خالد جميل كامل

ثانياً : المخاطر غير المالية

١- مخاطر التشغيل :

تنشأ هذه المخاطر عند ممارسة الانشطة اليومية التي ينتج عنها انواع مختلفة من الاخطاء منها بسبب الموظفين العاملين بالبنك نتيجة عدم الكفاءة والتدريب على اساليب العمل ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطال الحاسوب مثلاً ، او اجهزة الربط الشبكي ومنها الاخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات وعدم الدقة في تنفيذ العمليات ، اي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة او فشل العمليات الداخلية والافراد والمؤسسة او المنظمة .

٢- المخاطر القانونية :

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بسبب نقص او قصور في المستندات الخاصة مما يجعلها غير مقبولة قانونياً وقد يحدث هذا القصور سهواً عند ضمانات من العملاء ثم يظهر فيما بعد انها غير مقبولة لدى المحاكم.

ويأتي في مقدمة هذه المخاطر القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به ، كما ان المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ .

اي انها ترتبط بالنظام الاساسي والقوانين والاوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات .

٣- المخاطر الاستراتيجية :

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان يكون لها تأثير على ارباح البنك التجاري وعلى راس المال نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة او تنفيذها بشكل خاطئ او عدم التجاوب السريع والصحيح مع المتغيرات في القطاع المصرفي .

٤- مخاطر السمعة :

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء او الاموال ، حيث تتضمن الافعال التي تمارس من قبل ادارة البنك التجاري او موظفيه والتي تعكس صور سلبية عن البنك ودائه وعلاقاته مع العملاء والجهات الاخرى ، كما انها تنشأ عن الاشاعات السلبية عن البنك ونشاطه .

السياسات المصرفية

نظراً إلى الدور الأساسي الذي تلعبه المصارف في اقتصادات الدول فإن لسياساتها المعتمدة تأثيرات كبيرة على كل القطاعات الاقتصادية والمالية، حيث إنها تؤدي دوراً بارزاً في تنفيذ السياسات النقدية في البلد مما يترتب على ذلك تحقيق الأهداف المرسومة بما فيها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على أسعار صرف العملة المحلية ومعدل نمو الدخل القومي وما يترتب على ذلك من رفع مستوى المعيشة وتقليص البطالة، إضافة إلى تحقيق فوائض متزايدة في ميزان المدفوعات والتي من شأنها دعم العملة المحلية عن طريق وفرة الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية والتي بدورها تعزز الرصانة المالية للبلد واستقرار الأسعار عموماً .

وقبل الدخول في مقومات السياسة المصرفية لابد ان نبين القيود التي تحكم عمل المصارف التجارية ومنها :

اولاً : قيود داخلية وتقسم الى ثلاث انواع هي :

أ- السيولة المصرفية .
ب- الوضع الجيد لأصول المصرف .
ج- تحقيق الربحية .

ثانياً : قيود خارجية وتقسم الى قسمين هما :

أ- السلطة النقدية
ب- السوق المصرفي

ما هي مقومات السياسة المصرفية ؟

ج / يمكن بيان مقومات السياسة المصرفية من خلال الاتي :

١- ارصدة نقدية كافية لتحقيق درجة السيولة المطلوبة .
٢- توليفة من الاصول تحفظ المصداقية الائتمانية للمصرف .
٣- تحقيق هامش ربح كافي عللا راس المال .
٤- مراعاة الاحتياطي الالزامي .
٥- مراقبة بنود الميزانية غير المسيطر عليها .
٦- جعل بنود الميزانية المسيطر عليها عند ادنى تكلفة ممكنة .

انواع البنوك المصرفية

هناك انواع متعددة من البنوك تتنوع بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تخدمها او وفق طبيعة الخدمات التي تقدمها وقد تتنوع وفق البيئة التي تنشا فيها وكذلك وفق درجة تطور الاقتصاد الذي تخدمه وان اكثر انواع المصارف شيوعا واهمها هي :

اولاً : البنوك التجارية

سبق وان تم دراستها في المحاضرات السابقة .

ثانياً : البنوك المتخصصة

وهي البنوك التي تتخصص بتمويل قطاعات اقتصادية محددة وتقديم القروض لها ان هذه القطاعات لا تحصل على تمويل اللازم لها من المصارف التجارية لان القروض التي تحتاجها غالبا ما تكون بمبالغ كبيرة ولفترات طويلة في حين تتخصص المصارف التجارية بتمويل الانشطة التجارية ولفترة قصيرة ولذلك عمدت الحكومات الى تأسيس البنوك المتخصصة لغرض تمويل عمليات البناء والاستثمار في هذه القطاعات . وهذه البنوك هي :

١- **البنوك الزراعية**

وهي المصارف تتخصص في تمويل القطاع الزراعي وتمنح قروضها الى الفلاحين والمزارعين لتمويل اعمالهم الزراعية الاعتيادية من حراثة ومكافحة الآفات الزراعية او لأغراض انشاء المشاريع الزراعية مثل حقول الدواجن او تربية المؤاشي او تمويل اقامة الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمادة اولية وما شابه.

٢- **البنوك الصناعية**

وتتخصص هذه المصارف بمنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للقطاع الصناعي ولإقامة المشاريع الصناعية وتمويل العمليات الانتاجية في القطاع الصناعي .

٣- **البنوك العقارية**

وهي المصارف التي تمنح القروض لتمويل عمليات البناء والاعمار في قطاع الاسكان والعقارات وتمنح قروضها للمواطنين ذوي الدخل المحدود والموظفين لمساعدتهم على بناء او تملك الدور او الوحدات السكنية بمبالغ محدودة وشروط ميسرة وفوائد مناسبة وتكون قروضها طويلة الامد تسدد على اقساط صغيرة.

ثالثاً: البنوك الشاملة

وهي نوع من انواع المصارف التي انتشرت مؤخرا و تقوم على اساس الشمولية واتساع الخدمات التي تقدمها فهي تخدم جميع القطاعات الاقتصادية وتجذب اموالها من كل القطاعات وتقدم الائتمان لكل القطاعات فهي قد خرجت عن نطاق التخصص فالمصرف الذي كان يتخصص بتمويل التجارة اخذ يمارس عمليات التمويل طويل الامد لقطاعات الزراعة والعقارات والصناعة والمصارف التي كانت متخصصة بتمويل القطاعات الانتاجية اخذت تمارس التمويل التجاري قصير الامد وبعبارة اخرى فان الحدود قد زالت بين المصارف التجارية والمتخصصة وانتقلنا الى مرحلة تسود فيها الصيرفة الشاملة

رابعاً : البنوك الاستثمارية

وهذه المصارف التي تتخصص في اصدار وترويج الاوراق المالية المصدرة للأول مرة كالأسهم والسندات فهي تقوم بتعهد اصدار او بيع اسهم الشركات المؤسسة حديثا من خلال رعاية الاكتتاب وتمويل عملية البيع والترويج للإصدارات الجديدة من الاسهم والسندات .

كما انها تقدم خدماتها في ميدان تأسيس الشركات الجديدة ورعايتها والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لها وتقديم المشورة في بداية عمر هذه الشركات وتقوم ايضا بترويج اصدارات الاسهم الخاصة بزيادات راس المال عند قيام الشركات القائمة بزيادة رؤوس اموالها .

خامساً : البنوك الاسلامية

وهي البنوك التي تعمل على تطبيق مبادى الشريعة الاسلامية في العمل المصرفي وتقدم الخدمات المصرفية متوافقة مع الدين الاسلامي وتتجنب في معاملاتها كل ما في شانه معارضة الشريعة فهي تحرم التعامل بالفائدة (الربا) وكل المعاملات المحرمة وتنتشر اليوم في كل الدول الاسلامية كما يمتد نشاطها الى البلدان الغير الاسلامية بعد ان برهنت على نجاحها وجدواها وضرورتها للفرد المسلم مستثمرا ومدخرا ومتلقيا للخدمات المصرفية .

سادساً : البنوك الادخارية

تتخصص في جمع وتنمية المدخرات وودائع التوفير وتنميتها وتقوم بمنح القروض للأفراد والعوائل.

سابعاً : البنوك التعاونية

وهي مصارف تؤسس في نطاق الحركة التعاونية على مبدا التعاون وتركز على خدمة وتمويل الانشطة الزراعية فتقدم قروضها للفلاحين ومربى المواشي والمستهلكين الاخرين في المناطق الريفية لمساعدتهم على الحصول على السلع والخدمات **ثامناً : البنوك الدولية**

وهي البنوك التجارية او الغير التجارية التي تمنح قروضها في اكثر من بلد وتكون خدماتها عابرة للحدود وزبائنها من الافراد والمؤسسات والحكومات من جنسيات مختلفة وتكون ودائعها وقروضها بعملات مختلفة .

تاسعاً : البنوك المركزية

ويعتبر الدعامـــــة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كـــــــل أقطار العالم

ونشاطاته في غاية الأهمية ، ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للدولة ، وهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية التامة. وسوف نقوم بدراسته بشكل مفصل في المحاضرات القادمة .

عاشراً : هنالك بنوك اخرى ومنها بنوك المراكز النقدية وبنوك المجتمعية وبنوك المصرفين والبنوك الافتراضية وغيرها .